المسئولية والجزاء

للدكتور على عبد الواحد وافى

بقلم الأستاذ سعيد زايد

أستاذنا الدكتور على عبد الواحد وافى عميد علم الإجتماع فى مصر بلا منازع ، فهو قد درس مسائله دراسة وافية دقيقة تبين للمتأمل فى كتبه القيمة وللمستمع لمحاضراته فى كلية الآداب .

وعلم الإجتماع الصحيح — وأقصد به التابع للمدرسة الإجتماعية الفرنسية — علم حديث فى مصر لم يخلص بعد من التيارات المنازعة أو بمعنى أصح من المخالفين لمنهجه ، وهم على وجه العموم يتبعون المدارس الإنجليزية والأمريكية ، وتنحوا المدارس الأولى منحى بيولوجيا بينما تنحو الثانية منحى عمليا ، وأغلب الظن أن معارضة المعارضين للمدرسة الفرنسية إنما ترجع إلى عدم الفهم الصحيح للأسس التى تضعها لعلم الإجتماع ، ولسنا هنا فى مقام سرد حججهم والرد عليها ، ولكنا نحب أن نقول إنه من حسن الحظ أن قيض الله للمدرسة الفرنسية علما فهم دقائق علمها وأخرجه لقراء العربية واضحا لا يحتاج إلى جهد كبير فى الفهم ، وسيأتى اليوم الذى يميز فيه الناس بين الخبيث والطيب ، ويتحقق البقاء للأصلح .

الكتاب الذى بين أيدينا أحد مؤلفات الجمعية الفلسفية المصرية . وموضوعه المسئولية والجزاء ، ويتكلم فيه الأستاذ عن الأسس التى تقوم عليها المسئولية كلام عالم استوعب جميع الجزئيات فأتت أحكامه عامة شاملة لا يتطرق إليها النقص ، وهو وإن أملى عليه تواضعه بأن يقول بأنه اعتمد كثيرا على مؤلف أستاذه فوكونيه Fauconnet فى المسئولية إلا أن الأخير لم يدرس الناحية الإسلامية ولم يحاول بالتالى أن يتكلم عن مظاهر المسئولية فى المجتمعات الإسلامية ، بينما نرى هذه الناحية لم تغب عن ذهن أستاذنا فأدخلها ضمن مؤلفه القيم ، فوقفه يتلخص فى أنه فهم منهج علم الإجتماع على يدى علماء المدرسة الفرنسية الإجتماعية فهما صحيحا . ثم استطاع أن يطبقه على دراسة أية ناحية من نواحى المجتمعات المختلفة ، وحبذا لو فهم جميع علمائنا الآخذين من

لذلك أرى من الوسائل التى تساعد إلى حد ما على تحقيق الأهداف وتساعد على التوفيق بين المثل العليا المنشودة وبين الحياة الواقعية ما يأتى :

١ — أن تتجه السياسة التعليمية إلى محاولة جعل التعليم أهلياً أكثر منه حكومياً مع قيام الإلتزامات الحكومية التى لا بد منها كما هو الشأن فى بعض البلاد المتقدمة .

٢ — ألا تكون قبلة الطلاب أو المتخرجين الحكومة ، وهذا لا يتحقق مطلقاً إلا إذا كثرت المشروعات وقامت المؤسسات المركزة وخضعت المؤسسات الأجنبية لما تتطلبه مصلحة البلاد .

إذاً لا يقع اللوم حقيقة على هؤلاء الذين أهملوا دروس الاعتماد على النفس وما إليها .

فالمسؤولية الاجتماعية موزعة وكل هيئة أو جماعة لها واجبها . فجماعة المعلمين إذا أعدوا الطلاب من جانب ، لا بد أن تكون الصلاحية فى الحياة من جانب آخر .

فالشبان لم ينجحوا فى أوربا أو غيرها لأن المدرسة قد وقفت فى خلق روح الاعتماد على النفس والقدرة على التصرف فى الحياة فحسب ، ولكنهم نجحوا لهذا ، ولأنهم وجدوا الصلاحية فى الحياة .

فالهيئات الأخرى قد قامت بواجبها ، ولأن المجتمع هناك لم ينكر مبادىء المدرسة فضلا عن الكفر بها .

فالبيئات الاجتماعية متشابهة متعاونة لا يهدم عمل بعضها البعض الآخر .

٣ — هذه الأندية السياسية البانية الهادمة ، إذا رغب القادة من الساسة فى أن يساهموا فى بناء المجتمع من الناحية الخلقية ، ألا تقبل هذه الأندية السياسية من الطلاب إلا هؤلاء الذين أكملوا دراستهم الثانوية واتصلوا بالمعاهد العالية ، أو هؤلاء الذين عدلوا عن مواصلة الدراسة ، فاتصلوا بالمجتمع اتصالا فعليا وكانوا فيه من الأعضاء العاملين .

بيت السودان بالفيوم — محمد أحمد باجهى

الثقافة الغربية مناهج علومهم فهما صحيحا ثم حاولوا بعد ذلك أن يدرسوا نواحي جديدة وهم مسلحين بأسس الدراسة الصحيحة ، إذن لظهرت ذاتيتهم ورأينا مؤلفات تقف بجانب مؤلفات الغربيين في ميدان التفاخر لا كما نرى الآن صورا مشوهة من مؤلفات الغربيين

نقول إن أستاذنا قد استوعب جميع النواحي حين أراد أن يكتب مؤلفه . وتسلح بالمنهج الصحيح لعلم الإجتماع وهو منهج ذو شعبتين : الشعبة الأولى تتناول الظاهرة الإجتماعية من الناحية الوصفية فتبين تاريخها وتطورها وخصائصها وأشكالها ، والشعبة الثانية تتناولها من الناحية التحليلية فتحاول على ضوء الدراسة الوصفية تحليل ما بها من حقائق ، وتوازن هذه الحقائق بعضها ببعض إلى أن تصل إلى بيان دعائمها العامة ، وبالتالي إلى كشف القوانين التي تخضع لها . فكشف القوانين هو غاية العلم ، ولقد التزم أستاذنا الدقة في تطبيق هذا المنهج في مؤلفه الذي بين أيدينا ، فتكلم في الفصل الأول عن أهلية الشخص للمسئولية فبين أنه ليس فقط الإنسان الحي العاقل الرشيد الذي لا يكون شخصا معنويا كما تقول بذلك قوانيننا الحديثة ؛ بل إن هناك مسئولية لغير الإنسان مثل الحيوان والنبات والجماد ومسئولية للشخص المعنوي ، فالمجتمع لا ينظر في تقدير الجزاء وأهلية الكائن نفسه ، بل إلى الجريمة ومدى قوتها ومبلغ اعتدائها على نظمه الأساسية وأثرها في حياته العامة . وفي الفصل الثاني يتكلم عن الحالات المولدة للمسئولية ، فبين أن المسئولية لا يشترط فيها كما تقول القوانين الحديثة أن يرتكب الكائن جرما ماديا وأن يكون هذا الجرم المادي قد حدث عن قصد وإرادة . بل إن هناك مسئولية تنشأ عن عمل نفسي بحت وأخرى عن عمل مادي بحت وثالثة عن عمل لم يقصده الكائن ولم يصدر عنه بالملابسة بل بالإنتقال ، ويخلص من هذا الفصل بحقيقتين : إحداهما أن المسئولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء يتولدان عن حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه بقطع النظر عن الصورة التي حدث بها الجرم . والثانية أن المسئولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء لا تقعان إلا على كائن يمت إلى الجريمة بصلة ما سواء قصدها وأحدثها ، أو قصدها فقط ولم يحدثها ، أو أحدثها ولم يقصدها أو انتقلت إليه من كائن يمت إليه بصلة ما ... وفي الفصل الثالث يتكلم عن نظريات المسئولية والجزاء ويناقشها ، ولا يتسع المقام هنا لإعطاء صورة هذا النقاش ولكنا نحب أن نذكر أن أستاذنا قد فند القول بالنظريات الفلسفية والنظريات التاريخية وخلص من ذلك إلى الدعائم الصحيحة للمسئولية والجزاء وهي التي تكلم عنها في الفصل الرابع ويلخصها في أن سبب المسئولية هو حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه ، وأن العقوبة تتجه نحو الجريمة نفسها والمجتمع في إصابته للمجرم إنما يتجه نحو الجريمة نفسها وأن الوظيفة الإجتماعية للمسئولية والجزاء هو أن تصان حياة المجتمع وتظل حدوده بمأمن من الإعتداء ، ولكل مجتمع منهجه الخاص في تحقيق هذه الوظيفة .

هذه خلاصة — لا أزعم أنها وافية — لفصول الكتاب ، ولا أدعي أنها تغني عن قراءته ، وضح لنا منها أن المسئول ليس الشخص الذي تعرفه قوانيننا الحديثة بأنه الحي العاقل ... الخ بل إن بعض المجتمعات قد أوقع مسئولية على الجماد والحيوان الميت ... الخ ولا غضاضة في ذلك فلسنا هنا بصدد أحكام قيمية ولكنا بصدد تسجيل ظواهر ارتضاها العقل الجمعي في وقت من الأوقات . فنظم المسئولية والجزاء — كغيرها من النظم الإجتماعية — ليست من صنع الأفراد ولكنها « تنبعث من تلقاء نفسها من العقل الجمعي واتجاهاته وتخلقها طبيعة الإجتماع وظروف الحياة ، وتتطور وفق نواميس عمرانية ثابتة لا يستطيع الأفراد سبيلا إلى تغييرها أو تعديل ما تقضي به ، وإن القادة والمشرعين ليسوا من هذه الناحية إلا مسجلين لاتجاهات مجتمعاتهم ومترجمين عن رغباتها وما هيئت له فإن انحرفوا في هذا السبيل كان نصيبهم الإخفاق المبين » .

بقي سؤال وهو : هل القول بالعقل الجمعي يتضمن القول بالجبرية المطلقة وبذلك يتعذر الإصلاح ؟ كلا إن « مجال الإصلاح في هذا النظام أوسع منه في أي نظام آخر » ولا شك أن إصلاحا يقوم على فهم لميول المجتمع ورغباته ويسير به سيرا حثيثا إلى الرقي لهو أنفع وأجدى من إصلاح جل همه التقليد ثم الإرتجال بدون دراسة لعقليات المجتمع ويكون مصيره الفشل . فعلماء الإجتماع لا يقفون بعلمهم موقفا عقيما لا يقصدون به سوى الدراسة واستخلاص القوانين ، بل إنهم في دراستهم هذه إنما يدعون القادة والمشرعين والمصلحين إلى التعمق في معرفة عقلية المجتمع وميوله ومقدار استعداده لتقبل الإصلاح وإلا ذهبت جهودهم أدراج الرياح

وبعد ، فإن كتاب المسئولية والجزاء خليق بأن يقرأ وبأن يكون هدى وتبصرة لمن يريدون الاصلاح المنتج .

سفير زايد
ليسانسيه في الفلسفة والاجتماع